إن التباين والاختلاف في الرؤى والبرامج أمر طبيعي وحق مكفول للجميع في ظل الديمقراطية

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

Email: 14october@14october.com

السبت 16 مايو 2009 م - العدد (14470) السنة الحادية و الأربعون

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

قطاع الزراعة .. يحقق تطورات متسارعة في عهد الوحدة المباركة

تنام كبير في المساحة المزروعة بالحبوب والخضروات والفواكه والبقوليات والمحاصيل النقدية

ارتفاع إنتاج الحبوب من (730) ألف طن إلى قرابة المليون طن العام الماضي

نجاحات محققة على صعيد التسويق والتصدير وإنشاء العديد من الأسواق

ارتفاع أعداد الثروة الحيوانية من (8،5) مليون إلى 19 مليون رأس العام الجاري

صنعاء / سبأ:

يعد قطاع الزراعة في اليمن من أهم القطاعات الإنتاجية والرئيسية المكونة للناتج المحلي في الاقتصاد، حيث يسهم سنويا بحوالي 17,6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، كما يعد مصدر دخل لأكثر من 54 بالمائة من إجمالي القوى العاملة، ويعتمد عليه ما يزيد على 74 بالمائة من سكان الريف.

وقد حظي هذا القطاع خلال الـ 19 عاما الماضية منذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية في الـ 22 من مايو 1990م، باهتمام واسع من قبل الحكومات المتعاقبة من خلال إنجاز العديد من مشاريع البنى التحتية الأساسية والمشاريع الإستراتيجية النوعية، وتنفيذ مشاريع مؤسسية متخصصة في مجالات تنمية الموارد الطبيعية والمياه الجوفية وحماية التربة من الانجرافات وتطوير الري وحماية البيئة ومواجهة التصحر.

ومن ابرز المشاريع المنفذة خلال الأعوام الماضية مشروع الحفاظ على الأراضي والمياه بمحافظات (صنعاء، عمران، الحديدة، تعز، ذمار، لحج، أبين, شبوة) بتكلفة تزيد على مليار ريال، ومشروع التنمية الريفية لمحافظات (شبوة، أبين، حضرموت, لحج) بتكلفة 38 مليون و630 ألف دولار، إلى جانب مشروع التعاونيات الزراعية في المناطق الشرقية (ميفعة وشبوة) بتكلفة 25 مليون و650 ألف دولار أمريكي.

واشتملت المشاريع المنفذة كذلك على مشروع تنمية المساعدات الذاتية لمحافظات (لحج، أبين، تعز، إب، الضالع، البيضاء) بتكلفة 541 مليون و800 ألف ريال، والمرحلة الثانية من مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة الذي غطي 15 محافظة بتكلفة 35 مليون دولار، وتم تمديده إلى عام 2011 م بمنحة إضافية من البنك الدولي تقدر بـ 15 مليون دولار كونه من المشاريع الإستراتيجية والهامة لمساعدة اليمن في مواجهة مشكلة شح المياه.

كما شملت المشاريع انجاز المرحلة الثانية من مشروع سد مأرب خلال الفترة (2003-2007م) بتكلفة 30 مليون دولار، ومشروع إكثار البذور والخدمات الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية خلال الفترة (-1998 2003م) بتكلفة 460 مليون ريال، وكذا تنفيذ مشروع التنمية الريفية للمرتفعات الوسطى بتكلفة 26 مليون و400 ألف دولار، ومشروع التنمية الريفية بمحافظة المهرة بتكلفة 17 مليون و795 ألف دولار، فضلا عن تنفيذ مشروع تطوير وادي حضرموت بتكلفة 38 مليون و630 دولار، ومشروع تطوير الري بمحافظتي الحديدة ولحج بتكلفة 25 مليون و600 دولار، وتنفيذ مشروع صيانة وادي بناء بتكلفة 210 ملايين ريال.

وأولت وزارة الزراعة والري خلال الأعوام الماضية اهتماما خاصا بمجال التسويق والتصدير باعتباره حجر الأساس للتنمية الزراعية، من خلال إنشاء ما يزيد على 16 سوق ومركز لجمع المنتجات الزراعية في مختلف المحافظات،

فيما يجري العمل حاليا لاستكمال إنشاء عددا من الأسواق الجديدة والمراكز والوحدات الخاصة بجمع ونشر المعلومات التسويقية الزراعية وذلك بهدف دعم البنية التحتية اللازمة لإنجاح عملية التسويق التصدير.

الإنتاج النباتي

و نتيجة لتلك الجهود فقد تنامت المساحة المزروعة بالحبوب والخضروات والفواكه والبقوليات والمحاصيل النقدية والأعلاف، خلال السنوات الماضية بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من 899 ألف و424 هكتارا عام1991م إلى مليون و372 ألف هكتار عام 2008م.. فيما تجاوز حجم الإنتاج الزراعي العام الماضي 5 ملايين و55 ألف طن مقارنة بـ 3 ملايين و815 ألف طن عام 2004م و3 ملايين و928 ألف طن عام 2005م.

وبحسب الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة والري، فقد ارتفعت المساحة المزروعة بالحبوب من 639 ألفا و806 هكتارات عام 1991م إلى 760 ألفا و189 هكتارا عام 2008م، وارتفعت إنتاجيتها خلال نفس الفترة من 447 ألفا و470 طنا إلى 713 ألفا و739 طنا .. فيما ارتفع إنتاج اليمن من محصول القمح من 103 آلاف و794 طنا عام 2003م إلى 170 ألفا و446 طنا عام 2008م .

فيما تضاعفت المساحة المزروعة بالفواكه من 59 ألف هكتار عام 91م إلى 90 ألفا و719 هكتارا عام 2008م، وارتفعت إنتاجيتها من 316 ألف طن إلى 958 ألف و977 طنا، وزادت المساحة المزروعة بالخضروات من 50 ألفا و400 هكتار إلى 84 ألفا و854 هكتارا، وارتفعت إنتاجيتها من 641 ألف طن إلى مليون و37 ألف طن.

كما حققت المحاصيل النقدية (البن والقطن) معدلات نمو كبيرة، حيث زادت المساحة المزروعة من 53 ألف هكتار عام 1991م إلى حوالي 85 ألفا و550 هكتارا عام 2008م، وارتفعت إنتاجيتها من 27 ألفا و700 طن إلى 88 ألفا و852 طن.

وارتفعت المساحة المزروعة بالبقوليات من 39 ألف هكتار في عام 1991م إلى 47 ألف و691 هكتار العام الماضي، وارتفعت إنتاجيتها خلال نفس الفترة من 43 ألف طن إلى 90 ألفا و271 طنا.

في حين زادت مساحة الأراضي المزروعة بالأعلاف من 58 ألف هكتار عام 1991م إلى 155 ألفا و762 هكتارا عام 2008 م، وأرتفع إنتاجها من 498 ألفا و400 طن إلى مليوني طن بزيادة 300 بالمائة .

كما حققت الصادرات الزراعية هي الأخرى قفزات نوعية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من 722 مليون ريال عام 1990م إلى نحو 45 مليار ريال بنهاية العام 2007م .

ورافق التطور في زراعة وإنتاج المحاصيل المختلفة تطور مؤسسي وفني وتشريعي في قطاع الإنتاج النباتي بالوزارة تمثل في تأسيس وحدة رقابة على جودة المنتجات النباتية تقوم بمسح أسواق المحافظات للتأكد من جودة البذور، الى جانب إعداد مختبر لفحص البذور خاصة المتداولة والأصناف التي يمكن أن تنتج، وتطوير المشاتل والتوسع في إدخال شبكات الري الحديثة.

وقاية النباتات وحمايتها

وفي مجال وقاية النبات والتخلص من المبيدات السامة والحفاظ على البيئة، تمكنت وزارة الزراعة والري في عام 2004م وبعد جهود متواصلة استمرت قرابة 20 عاما من التخلص من 462 طنا من المبيدات القديمة والمنتهية والمواد الملوثة التي تراكمت منذ الأربعينيات في أكثر من 40 موقعا في مناطق مختلفة، وأصبحت اليمن من أوائل الدول العربية في التخلص من المبيدات المنتهية والسامة.

كما تمكنت الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النباتات خلال الأعوام الماضية من خفض المبيدات المصرح بتداولها من 1024 مبيد إلى 157 مبيد، فضلا عن تخفيض ورادات اليمن من المبيدات إلى أقل من 400 طن بنهاية العام 2008م، بعد أن كانت تقدر بنحو 2100 طن في عام 2006م.

وقامت الوزارة كذلك بتنظيم تداول المبيدات وتنفيذ مشروع إنشاء محطات الحجر النباتي في المنافذ الجمركية، حيث تم تنفيذ ثلاثة مشاريع حجر نباتي في محافظات حجة وعدن والحديدة بتكلفة 60 مليون ريال .

كما كثفت الإدارة العامة لوقاية النباتات خلال الفترة الماضية من إجراءاتها الرقابية على تداول المبيدات من خلال حملات الرقابة والتفتيش الدورية والمفاجئة التي استهدفت محلات ومخازن تداول المبيدات في كافة المحافظات، إلى جانب إعداد قائمة بالمبيدات المحظور تداولها في اليمن والتي بلغت 349 مبيدا.

وعلاوة على ذلك تم تزويد الإدارة العامة لوقاية النباتات بأجهزة حديثة لتحليل الأثر المتبقي من المبيدات خاصة في منتجات الفواكه والخضروات، وإنشاء مختبر الأثر المتبقي للمبيدات بصنعاء بتكلفة 50 مليون ريال بهدف تفعيل دور الرقابة على تداول المبيدات بما يكفل التقليل من مخاطر الكيماويات الزراعية وأضرارها البيئية والصحية، إضافة إلى أنشاء مركز لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي وإدخال نظام ووسائل التنبؤ الحديثة لمراقبة الجراد الصحراوي وحماية المحاصيل الزراعية من هذه الآفة .

تنمية الثروة الحيوانية

واحتلت تنمية الثروة الحيوانية محورا أساسيا في خطط وبرامج وسياسات الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة والري منذ تحقيق الوحدة المباركة، ما أثمر ارتفاع إعداد الثروة الحيوانية من 8 ملايين و439 ألفا و342 رأسا من الأغنام والماعز والأبقار والإبل عام 1990 م إلى قرابة 19 مليون رأس عام 2008م.

كما عملت الوزارة على إيجاد شبكة ترصد وبائي للأمراض الوبائية الحيوانية لتوفير تبادل المعلومات عن هذه الأمراض على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي تقوم بإعطاء إنذار مبكر وبالتالي اتخاذ التدابير لمواجهة الأمراض الطارئة، إلى جانب إعداد فريق ترصد متخصص يغطي عموم محافظات الجمهورية للكشف عن أي بؤرة مرضية يمكن أن تظهر والقيام بمسوحات ميدانية بناء على البلاغات التي ترد من أي محافظة .

وتركز وزارة الزراعة والري خلال الفترة المقبلة على تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، الهادف إلى تطوير القطاع الزراعي وتوسيع رقعة المساحة المزروعة وتطوير إنتاجيتها، حيث أعدت في هذا الصدد برنامجا وطنيا للتوسع في زراعة الحبوب الغذائية شرعت بتطبيقه منذ نهاية العام 2007م بهدف تحقيق معدلات نمو كبيرة على صعيد تحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع المزارعين ودعمهم بتوفير البذور المحسنة والمخصبات وإيجاد الآلات الزراعية الخاصة بالحصاد وتوزيعها على الجمعيات الزراعية وتيسير عمليات الإقراض الزراعي وتطوير البحوث الزراعية.

ويقول وزير الزراعة والري الدكتور منصور احمد الحوشبي في هذا الشأن إن الوزارة وزعت 500 دراسة و300 حصادة يدوية على مزارعي الحبوب في مختلف المحافظات خلال العام الماضي.. لافتا إلى أنه سيتم خلال هذا العام شراء 600 درَاسة (تستخدم لفصل البذور من التبن) و150 حصادة صغيرة لتوزيعها على المزارعين والتعاونيات بأسعار مدعومة كآلية لتشجيع زراعة محاصيل الحبوب.

وأوضح إن إنتاج الحبوب ارتفع من 730 ألف طن عام 2006م إلى قرابة مليون طن العام الماضي.

فيما تستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006 - 2010) تطوير القطاع الزراعي ومضاعفة إنتاجيته ورفع نموه بمتوسط 5ر4 في المائة خلال سنوات الخطة، من خلال تحسين إدارة واستغلال الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني بمتوسط 4,6 في المائة و5 في المائة في السنة على التوالي وصولا إلى تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي، ومساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الريف، إلى جانب زيادة عدد المحميات الطبيعية والحد من رقعة زراعة القات وانتشاره وإيجاد البدائل المناسبة له .

الذكرى الحادية والستين لنكبة فلسطين 1948م

د .محمد رجب أبو رجب

في الذكرى الحادية والستين للنكبة وقيام دولة الكيان الصهيوني، لسنا بحاجة إلى تأكيد بأن إسرائيل غرسها الاستعمار في أرض فلسطين، لكي تكون قاعدة تحمي مصالحه الاستعمارية، ومن أجل استغلال خيرات الوطن العربي وضرب حركات التحرر العربي، والسيطرة على منطقتنا العربية. لسنا بحاجة إلى التأكيد بأن إسرائيل دولة فاشية عنصرية توسعية استيطانية.

لكن ما يجب التأكيد عليه واستخلاص الدروس إنه وعند الإعلان عن قيام الحركة الصهيونية العالمية، قال الزعيم الصهيوني /هرتزل "إذا ما أريد لنا تحرير أرض إسرائيل وكنت حياً وقادراً سأدمر كل شيء غير مقدس لدى اليهود". قيام دولة إسرائيل في الخامس عشر من أيار عام 1948م، أدى إلى تهجير ما يقارب الـ (850) ألف فلسطيني من ديارهم في الجليل والنقب والمثلث والساحل الفلسطيني، وأصبحت فلسطين مقسمة إلى ثلاثة أقسام.

1 - المساحة التي قامت عليها الدولة العبرية ومساحتها (78%).

2 - الضفة الغربية وقطاع غزة (22%).

وتبعاً لذلك أصبح الفلسطينيون مشتتين في دول عديدة وبقي عدد تحت سيطرة الاحتلال (فلسطينيو 1948م).

ومنذ نشوء القضية الفلسطينية، وقضية المهجرين من ديارهم تعتبر الكارثة بعينها.

حيث أن واقع الفلسطينيين في دول اللجوء والشتات والمخيمات لا يختلف عليه اثنان فهو واقع مأساوي يشكل عنواناً ساطعاً لنكبة فلسطين ومعاناة أهلها على مر السنين.

ظلت قضية اللاجئين طوال الـ (61) عاماً ذات خصوصية في وجدان الشعب الفلسطيني، وحقيقة هذه الخصوصية لا تعود إلى الاعتبارات الوطنية والسياسية فحسب، ولكن لاعتبارات المصالح والمستقبل المباشر لقطاع واسع من قطاعات الشعب الفلسطيني المتمثل باللاجئين، وخاصة سكان المخيمات.

الموقف الإسرائيلي لكل الحكومات المتعاقبة والحالية بشكل خاص يرفض عودة اللاجئين، ولا يعترف بحق العودة، أمام هذا الموقف ما هو المطلوب، وفي ذكرى النكبة أيضاً ما هو المطلوب؟ قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، يجب أن نفهم إن الولايات المتحدة التي برزت كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، وورثت الدول الاستعمارية القديمة، وأصبحت القوة العظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تنظر إلينا بنفس المنظار الذي نظر من خلاله البريطانيون، والفرنسيون، وغيرهم من المستعمرين الذين استولوا على جزء من الأرض العربية، وبالتالي الدوافع واحدة للسيطرة على المنطقة مع تبدل الظروف.

إن السلوك الأمريكي في المنطقة يبرهن بأنه أسوأ من كل ما سبقه، والسلوك الأمريكي يتعاطى مع الدولة الصهيونية كونها الأكثر ارتباطا به.

من هذا المنطلق نجد دولة الكيان الصهيوني لا تعير أي اهتمام للأنظمة العربية، ولا للسلطة الفلسطينية، ولا تعير أي اهتمام للاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو 1990م حتى آخر اتفاق في انابوليس 2008م، ولا تعير أي اهتمام لمبادرة السلام العربية.

من هذا المنطلق نجدها تقوم بالعدوان كل يوم على الضفة الغربية وقطاع غزة الذي ارتكبت فيه أبشع المجازر.

من هذا المنطلق نجدها مستمرة في مصادرة الأراضي والبيوت في القدس وتهويدها وطرد أهلها، والاعتداء على المسجد الأقصى.

الأنظمة العربية وشريكتها السلطة الفلسطينية بحاجة أولاً إلى حسم أمرها من التسوية، إلى حسم أمرها من التفاوض، إلى حسم أمرها من المقاومة ولسنا بحاجة للتأكيد بأن الأحداث علمتنا بأن العرب والفلسطينيين عندما يأخذون القرار، فلديهم القوة على الانتصار، والأمثلة كثيرة.

1 - حرب أكتوبر 1973م شكلت انعطافاً جذرياً في تاريخ الصراع مع إسرائيل وأنهت اسطورة (إسرائيل لا تقهر)، وبغض النظر عن النتائج السياسية لهذه الحرب فقد أثبت فيها الجندي العربي المصري قدراته وتضحياته التي حققت النصر.

2 - عندما أخذ القرار الشهيد / صدام حسين وألقى بالصواريخ العراقية في قلب تل أبيب، أعطى مثالاً حياً على قدرات العرب.

3 - تصدي المقاومة الوطنية اللبنانية للعدوان الصهيوني على لبنان عام 2006م وإفشال مخططه وإلحاق الهزيمة العسكرية في صفوف جيشه المعتدي دليل جديد على الإمكانيات العربية.

4 - نضالات الشعب الفلسطيني، انتفاضاته، مقاومته المستمرة تصديه للعدوان في 27/ 12/ 2009م أثناء ارتكابه للمجازر البشعة في غزة.

كل هذا يؤكد أن لا طريق للعودة إلا بالمقاومة، فهي الكفيلة بأن تجبر هذا الكيان الصهيوني على أن يعيد النظر في مواقفه الرافضة لحق العودة، وبدون المقاومة لن نحقق شيئاً من أهدافنا الوطنية لا العودة، ولا القدس، ولا الدولة المستقلة، ولن يسمعنا أحد في هذا العالم.

أخي المواطن
أختي المواطنة:

بقاء اليمن خالية من شلل الأطفال إنجاز لابد للآباء والأمهات من المحافظة عليه بتحصين جميع أطفالهم دون سن الخامسة

الحملة التنشيطية للتحصين ضد شلل الأطفال من منزل إلى منزل في الفترة من (17 - 19 مايو 2009) لجميع الأطفال دون الخامسة من العمر